

المقاعد . بغض النظر عن الوزن النسبي لهذه القوى (٩١)، وبفضل هذه الاجراءات تشكلت للدولة قاعدة اجتماعية متنافرة التركيب ، لكنها ذات مصلحة مشتركة في استمرار ارتباط الدولة بالامبريالية .

٦ - الدولة كاداة كولونيالية في خدمة المصالح الاستراتيجية للامبريالية واثرها على التركيب الاقتصادي *

قمنا في الفصل الاول من هذه الدراسة ، بعرض الجوانب المختلفة للتركيب الاقتصادي - الاجتماعي لشرقي الاردن في نهاية العهد العثماني وحتى الحرب العالمية الاولى، بهدف ابراز المستوى المتخلف للقوى المنتجة التي كانت عليه البلاد انذاك عشية تطورها الكولونيالي . كما بينا من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية ضعف المقدمات الموضوعية القائمة انذاك للتطور والنهوض الوطني ، الامر الذي سهل على الكولونيالية البريطانية تنفيذ سياستها وتوطيد اسس نمط سيطرتها وتطويرها التبعية لاقتصاد شرقي الاردن .

كما ان الفصل الثاني من هذه الدراسة ، المكرس لتشكيل الدولة في الاردن ، قد تناول هذه المسألة التاريخية الهامة بالنسبة لمستقبل شرقي الاردن والمنطقة ، مفسرا اولاً، عبر فترة الحكومات المحلية وثانياً عبر عملية تشكيل الدولة المركزية في الاردن، الدور الخاص الذي لعبته الظروف والشروط الخارجية في تشكيل الدولة ، في ظل ضعف المقدمات الموضوعية الداخلية لقيامها ، وطبيعة الانقسام البنيوي للبلاد اجتماعيا واقتصاديا . ولقد كانت عملية تشكيل الدولة في الاردن ، كجهاز كولونيالي مغلف بغلاف محلي - عربي هي العامل الرئيسي الثاني في التمهيد لنمط خاص من التطور التبعية والذي كان عماده الرئيسي الانفاق والمساعدات الخارجية على جهاز الدولة والجيش .

وعلى الرغم من اننا سنعود الى دراسة قطاع الدولة (الادارة العامة والدفاع

(٩١) من مراجعة تركيب المجالس التشريعية الخمسة التي تعاقبت على البلاد من ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٤٧ يمكن ملاحظة وجود نظام حصص ثابتة للعشائر والاقليات الاثنية (الشركس) والمسيحيين ، فضلا عن ثبات تمثيل القمم القطاعية - القبلية في المناطق الاخرى ، وبخول التجار كممثلين عن عمان بصورة خاصة . ففي هذه المجالس نلاحظ ثبات نسبة تمثيل البدو وبني صخر والحويطات او بدو الشمال والجنوب ، بعضو واحد لكل قبيلة . وتمثيل الشركس بعضوين ، وتمثيل المسيحيين بعضو من عجلون واخر عن السلط وثالث عن الكرك . كما تم الحفاظ على هذه الحصص مع تشكيل المجلس النيابي منذ اواخر عام ١٩٤٧ .

راجع : المحافظة ، علي ، مصدر سابق ، الملحق رقم (٤) ، ص ١٩٥ . كذلك تقرير صادر عن مجلس الامة الاردني يتضمن قائمة بالمجالس التشريعية ومجالس النواب والاعيان (ستانس ، غير مؤرخ) .